

الحلقة (١٤)

فقد وقفنا في اللقاء السابق عند جزئية هي: **هل الحضانة للأم أم للأب؟** وذكرنا ما عليه الشافعي، وها نحن نكمل الحديث قائلين: وقال الشافعي: إذا بلغ الولد ثمان سنين خيّر بين أبويه، لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ وقالت له: (زوجي يريد أن يذهب بابني) فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: **(هذا أبوك وهذه أمك فخذ أيهما شئت، فأخذ أمه)** والحديث عند أهل السنن. فهذا حديث صريح على أن الولد يخير بين أمه وأبيه، فإن اختار أباه فعلى بركة الله، وإن اختار أمه فعلى بركة الله، طبعاً بعد سن التمييز.

◀ مسألة: إذا تزوجت الأم ومعها ولد فما الحكم؟

قال ابن المنذر وقد أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن لا حقّ للأم في الولد إذا تزوجت، إذا تزوجت فيسقط حقها في حضانة الولد.

◀ قوله تعالى: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةُ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾

المعنى لا تأبى الأم أن ترضعه إضراراً بأبيه، أو تطلب أكثر من أجر مثلها، ولا يحل للأب أن يمنع الأم من ذلك مع رغبتها في الإرضاع، وهذا قول جمهور المفسرين.

بعض النساء تريد أن تضع الزوج أو أب الولد في الضيق، فتقول خذ أولادك وفيهم صغار وتريد بهذا أن تتخذ منه ضغطاً عليه، على اختلاف طبائع الناس في هذا.

◀ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾:

هو معطوف على قوله ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ﴾ واختلفوا في تأويل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾

☉ فقال قتادة والسدي والحسن وعمر بن الخطاب رضي الله عنه هو وارث الصبي أي لو مات.

☉ قال بعضهم: وارثه من الرجال خاصة، يلزمه الإرضاع، كما كان يلزم أبا الصبي لو كان حياً.

☉ قيل هو وارث الصبي من كان من الرجال والنساء، ويلزمهم إرضاعه على قدر مواريتهم منه، وبه قال أحمد وإسحاق رحمهم الله.

◀ قوله تعالى ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا﴾: الضمير في {أَرَادَا} للوالدين، و{فِصَالًا} معناه فطاماً على

الرضاع، أي عن الاغتذاء بلبن أمه إلى غير من الأقوات، والفصال والفصل: الفطام، وأصله التفريق، فهو تفريق بين الصبي والثدي، ومنه سمي الفصيل لأنه مفصول عن أمه، وقوله: (صلاة الأوابين حين ترمض الفصال).

◀ قوله تعالى: ﴿عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا﴾: أي قبل الحولين

﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ﴾ أي في فصله، وذلك أن الله لما جعل مدة الرضاع حولين بيّن أن فطامهما هو الفطام نفسه، وفصاهما هو الفصال نفسه. ليس لأحد عنه منزع إلا أن يتفق الأبوان على أقل من ذلك العدد، من غير مضارة بالولد، وذلك جائز بهذا البيان.

﴿ قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾:

أي بأولادكم غير الوالدة، أي امرأة أخرى قاله الزجاج، وقال النحاس: التقدير في العربية أن تسترضعوا أجنبية لأولادكم، وهذا عند بعض علماء العربية.

﴿ قوله تعالى: ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ ﴾:

يعني الآباء، أي سلمتم الأجرة إلى المرضعة.

وهذه الآية تحدثت عن بعض أحكام الأمهات المطلقات، أو في البداية الآية أسست حكماً للنساء كلهن من حيث الإرضاع ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ هذا حكم عام يشمل الوالدات كلهن، المنجبات، ذوات الأولاد، ولكن بعد ذلك جاءت الآية بحكم يختلف عن الحكم المذكور في الآيات السابقة، فالمرأة إذا طُلقَت وليس لها ولد فالأمر يسير، أما إذا طُلقَت ومعها ولد فبيّنت الآية كل ما يتعلق بهذا الحكم، أو أسست حكماً لهذه الواقعة.

بعد ذلك تنتقل لحكم جديد ومشهد جديد وواقعة جديدة، وهي أحكام لها علاقة بالأسرة، كيف نشأت؟ كيف قامت؟ كيف استمرت؟ كيف اختلفت؟ كيف تفرقت كيف كيف...

فتأتي الآن قضية أخرى في السياق ذاته، وهذه القضية تنتقل من عالم محسوس نتعايشه بحسناته وسيئاته إلى عالم آخر وهو عالم الوفاة، ولاحظوا أن السياق كله دائر حول الأسرة، فالزوجان قاما وكونا وبدءا، واختلفا تفرقا أم لم يتفرقا، استمرت الحياة أو انقطعت، استمر الوضع أم لا في هذه المرحلة يحصل طلاق أو ما شابه، فإذا حصل الطلاق وبينهما أولاد فالحكم الذي ذكرناه من خلال الآية السابقة.

تأتي الآن القضية وهي قضية الوفاة، يعني امرأة وهي ضمن الأسرة مات عنها زوجها إن وقد عقد عليها ولم يدخل بها، مات عنها وقد دخل بها، مات عنها وقد خطب ولم يدخل بها، كل ذلك نجاه مفصلاً في ﴿ قول الله عز وجل: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (٢٣٤) ﴾ البقرة، وهذا هو الإعجاز التشريعي في القرآن الكريم.

﴿ مناسبة الآية لما قبلها:

لما ذكر الله عز وجل عدة الطلاق، واتصل بذكرها ذكر الإرضاع، ذكر عدة الوفاة أيضاً لئلا يتوهم أن عدة الوفاة مثل عدة الطلاق.

❁ مفردات الآية:

❧ قوله تعالى: ﴿يَتَوَفَّوْنَ﴾: أي تقبض أرواحهم، يقال توفيت مالا فلان واستوفيته أي قبضته.
❧ (فائدة) يذكرون من سعة العربية كما يذكر الألويسي في كتابه "روح المعاني في التفسير" أن أبا الأسود الدؤلي مرّ على جنازة فسأل أحد الناس قال: (من المتوفى) فأجابه فقال المتوفى فلان، (المتوفى بدل المتوفى) فكان أبا الأسود استعظم هذا الكلام، فالمعروف أن المتوفى (بالياء) هو الله عز وجل، فأخبر علي رضي الله عنه، فقال علي رضي الله عنه عبارة حقيقة هي منهج قال: (من عرف لغة العرب لم يكد يلحن أحداً).

فاللغة العربية واسعة كما قلنا سابقاً، وهنا الأصل المتوفى، وليس المتوفى وهو الله عز وجل (اسم الفاعل) والمتوفى (المقدور وهو اسم المفعول)، ولكن نظراً لأن المعنى معلول فسأله فقال المتوفى فلان، فاستعظمه أبو الأسود الدؤلي، فقال علي كلمته الشهيرة "من عرف لغة العرب لم يكد يلحن أحداً" فإذا حتى لو قلت المتوفى فلان لأن المعنى متصور في الذهن، وتستخدم الآن عند العوام على نطاق واسع "المتوفى" فلا ينكر عليهم.

❧ قوله تعالى: ﴿يَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾: أي يتركون، ويستعمل منه الأمر، ولا يستعمل اسم الفاعل ولا اسم المفعول، وجاء الماضي على شذوذ (ذرى).

❁ إعراب بعض الألفاظ:

❧ قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ منكم في محل نصب على الحالية.
❧ قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ﴾ خبر عن الذين ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾
﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ والرابط محذوف أي لهم أو بعدهم، ولعل هذه الجزئية من الآية يوردها النحاة في باب الخبر والمبتدأ فيجعلونها شاهداً لهم.

وقيل خبر لمحذوف مقدر بـ (أزواجهم يتربصن).
والجملة ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ﴾ خبر لـ ﴿وَالَّذِينَ﴾، وبعض البصريين قدر المضاف في صدر الكلام أي (أزواج الذين وهنّ نسائهم) وفيه أنه لا يبقى لـ ﴿يَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ فائدة.

❁ بعض الأحكام الفقهية التي تضمنتها الآية:

❧ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ﴾ أي للرجال الذين يموتون منكم، ﴿يَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ أي يتركون أزواجاً، أي ولهم زوجات، فالزوجات يتربصن، وهذه الآية في عدة المتوفى عنها زوجها وظاهرها العموم، فالآية تقول: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ بدون تفصيل، سماهن أزواجاً وسكت، فظاهر الآية العموم، ومعناها الخصوص، أي بعض الزوجات.
وحكى المهدوي صاحب كتاب "التحصيل" وهو كتاب قيم في التفسير متوفى ٤٤٣هـ عن بعض العلماء: أن الآية تناولت الحوامل ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.

« وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ نَاسِخَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ وهذه الآية ستأتي إن شاء الله، هذه الآية خالفت قواعد النسخ نحن نعلم أن الناسخ هو اللاحق لا السابق، ولكن هذه الآية جاءت (الناسخة) قبل الآية (المنسوخة)، وسيأتينا ذلك أن ابن الزبير ذكر هذا لعثمان رضي الله عنه وقت جمع المصحف قال له واستشكلها كيف يكون الناسخ متقدماً على المنسوخ؟ فأجابه شهيد الدار عثمان رضي الله عنه بإجابة هي موجودة عند البخاري وسنقف معها في الآية القادمة إن شاء الله تعالى، عثمان رضي الله عنها أثبتها كما هي وقال (لا والله لا أغير شيئاً من مكانه) هذا يدل على أن هذا الكتاب العزيز هو تنزيل من حكيم حميد، ولا يمكن تغيير شيء من مكانه، سواء كبير أو صغير، لأنه وحدة متكاملة حتى في المتشابهات اللفظية، ربما غير آية وهو لا يشعر، والإنسان مركب يغلب عليه النقص، لكن إذا كان عند الحفظة تغير من حيث لا يدري، يعني مثلاً: والله عزيز حكيم، لو قال مثلاً والله عليم حكيم، والمعنى صحيح في مقامنا معشر البشر، نقول هذا ولا إشكال، لكنه في الكتاب العزيز لا، سيتغير المعنى وسيكون هناك خلل يعرفه العارفون.

إذاً أكثر العلماء على أن هذه الآية ناسخة، لأن الناس أقاموا برهة من الإسلام إذا توفي الرجل وخلف امرأته حاملاً أوصى لها زوجها بنفقة سنة وبالسكنى ما لم تخرج فتزوج، ثم نسخ ذلك بأربعة أشهر وعشرٍ وبالميراث.

وعدة الحامل المتوفى عنها زوجها هو وضع حملها عند جمهور العلماء، كما جاء في قول الله عز وجل: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ لاحظ الآية في ظاهرها العموم من أن ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ الآية، جاء التفصيل والتخصيص في سورة الطلاق بالنسبة لذوات الأحمال ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾ اللواتي توفي عنهن أزواجهن لهن حكم بوضع الحمل، وسيأتي إيضاح فيما يتعلق بالأخريات.